اعتبر قرار واشنطن بإنهاء دعمها للميليشيات المسلحة «بداية» حل الأزمة السورية

حيدر: عازمون على التوصل لمصالحات في «مناطق خفض التصعيد»

وكالات

اعتبر وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية علي حيدر، أن قرار وكالة المخابرات المركزية الأميركية «سي. آي. إيه» إنهاء برنامج دعم الميليشيات المسلحة في سورية هو «بداية» حل الأزمة السورية، وكشف عن أن الدولة السورية وحلفاءها يسعون إلى أن تكون الهدن التي تمت في عدد من المناطق بموجب «اتفاقيات خفض التصعيد» مقدمة لمصالحات وطنية. وسلط حيدر في مقابلة مع وكالة «رويترز» للأنباء نشرتها أمس الضوء على عزم الحكومة السورية التوصل إلى المزيد من المصالحات مع الميليشيات المسلحة في مناطق «تخفيف التصعيد» في أرجاء سورية نتيجة الجهود الدبلوماسية التي قادتها روسيا. وبهذا الصدد، قال: إن «اتفاقيات خفض التصعيد يمكن أن تحول هذه المناطق إلى كنتونات مغلقة لديها كل مقومات الدفاع عن نفسها ويمكن أن تأخذها إلى مصالحات حقيقية في تلك المناطق»، مشدداً على أن الدولة السورية والدول الحليفة تسعى إلى أن تكون هذه الهدنات مقدمة لمصالحات وهذا هو مشروع الدولة». وقال: إن «الحكومة عازمة على التوصل إلى المزيد من المصالحات» مع الميليشيات المسلحة، مشيراً إلى أن هناك تفاصيل كثيرة تعمل عليها الدولة السورية مع الدول الحليفة لتكون الاتفاقات التي تنجز تحت اسم مناطق منخفضة التصعيد تتيح المجال لمصالحات حقيقية «ولن نقبل بأقل من ذلك».

من جانبه انتقد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري في بيان خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي حول «الحالة في الشرق الأوسط»، الإحاطة التي قدمها المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف، وقال: «لقد كان الأجدر بالسيد ملادينوف أن يُعبِّر، بحكم موقعه، عن قلق الأمم المتحدة من رفض رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي لاتفاق التهدئة الذي تم الإعلان عنه مؤخراً من هامبورغ بين الرئيسين الروسي والأميركي، والذي يهدف إلى وقف الأعمال القتالية في المناطق الجنوبية من الجمهورية العربية السورية، تمهيداً للقضاء على الجماعات الإرهابية المُسلَّحة في تلك المناطق... نفس الجماعات الإرهابية التي ترعاها إسرائيل...».

وحول الحديث عن أن الحكومة السورية تقوم بعملية تغيير ديموغرافي في المناطق التي تحررها، نفى حيدر خلال المقابلة مثل هذه المزاعم وأكد أن الكثير من السكان عادوا إلى بلداتهم في أعقاب الاتفاقيات المحلية التي أنهت القتال هناك، وأضاف قائلاً: «قرار الدولة السورية هو بمنع تغيير أو إلزام أو إرغام أي مواطن سوري على ترك منزله وموطنه الأساسي أو مكان إقامته والانتقال إلى مكان آخر إلا في عامل الإرهاب لفترة مؤقتة».

وحول قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إنهاء برنامج دعم الميليشيات المسلحة، قال حيدر: «خفض الدعم وإغلاق الحدود ووقف السماح للجسور الجوية لنقل المقاتلين إلى داخل سورية، كل هذه الإجراءات هي بداية حل الأزمة السورية ودون ذلك لا حل للحرب التي تسببت بمقتل مئات الآلاف حتى الآن».

وأضاف: «ما دام هناك تسريب ومناطق كالجروح المفتوحة لن يكون هناك حل. وبحسب الوكالة، عكست تصريحات حيدر رضا الحكومة السورية بقرار الرئيس الأميركي الأسبوع الماضي إنهاء برنامج وكالة المخابرات المركزية «سي آي إيه» الذي بدأ عام ٢٠١٣ بهدف تسليح وتدريب عدد من الميليشيات السورية المسلحة المختارة بعناية. وكانت الـ«سي آي إيه» أنهت الجمعة رسمياً، برنامجها لدعم ما يسمّى «المعارضة السورية المعتدلة» التي تقاتل قوات الجيش العربي السوري، والذي بدأته منذ أربع سنوات. وأكد قائد القوات الأميركية الخاصة الجنرال توني توماس بذلك، معلومات نشرتها صحيفة واشنطن بوست الأميركية الأربعاء. ووصف ترامب في تغريدة على حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» يوم الثلاثاء تمويل الـ«سي آي إيه» للميليشيات المسلحة بأنه «هائل وخطر ونفقات مهدورة».

وقال حيدر: «كل محاولات أميركا في تمويل وتسليح وتدريب مجموعات سمتها مجموعات معتدلة لكي تستطيع أن تحارب بها وتستخدمها كورقة ضغط فشلت». وقدم البرنامج الذي أشرفت عليه الـ«سي آي إيه» مساعدات للميليشيات المسلحة التي شملها في جنوب وشمال سورية بدعم من الأردن والسعودية وتركيا وقطر والإمارات.

ووفقاً للوكالة، فإن كلاً من قطر وتركيا قدمتا المساعدات لعدد من الميليشيات المسلحة، خارج قنوات وكالة المخابرات المركزية.

«فيلق الرحمن» يحاول إقناع «النصرة» بحل نفسها أو الخروج

أربع كتائب روسية بدأت العمل والهدوء يخيم على الغوطة الشرقية والجنوب

الوطن

خيم الهدوء لليوم الخامس على المنطقة المشمولة باتفاق «تخفيف التصعيد» في غوطة دمشق الشرقية، وكذلك في منطقة جنوب غرب البلاد، على حين أعلنت روسيا، أن أربع كتائب من الشرطة العسكرية الروسية تقوم بتنفيذ مهماتها في مناطق تخفيف التصعيد في سورية.

وبحسب مصادر مطلعة وأهلية، تحدثت لـ«الوطن»، فقد تواصل الهدوء، أمس، في المنطقة التي شملها الاتفاق في الغوطة الشرقية، حيث لم تشهد أي اشتباكات بين الجيش العربي السوري والميليشيات المسلحة أو غارات لسلاح الجو.

وفي الوقت نفسه واصل الجيش العربي السوري عملياته في المناطق غير المشمولة بالاتفاق ضد «جبهة النصرة» الإرهابية وحليفتها ميليشيا «فيلق الرحمن». وبحسب «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض فإن الاشتباكات تجددت بشكل متقطع بين الجيش العربي السوري من جهة و«فيلق الرحمن» من جهة ثانية، في محور وادي عين ترما في الغوطة الشرقية. وظهر السبت الماضي، قالت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة في بيان نقلته وكالة «سانا»: «يبدأ وقف للأعمال القتالية في عدد من مناطق الغوطة الشرقية بدءاً من الساعة ١٢,٠٠ ظهراً، مؤكدة أنه «سيتم الرد بالشكل المناسب على أي خرق». وقبيل ذلك أعلنت وزارة الدفاع الروسية، وفق موقع «روسيا اليوم» أن «قيادة القوات الروسية في سورية أبرمت مع المعارضة السورية اتفاق ضبط آلية عمل منطقة وقف التصعيد في الغوطة الشرقية»، مشيرة إلى أن الاتفاق تم بوساطة مصرية «بين ممثلين عن وزارة الدفاع الروسية والمعارضة السورية المعتدلة»، في إشارة إلى أن الاتفاق يستثني تنظيم جبهة النصرة الإرهابية.

وفيما أكد رئيس الهيئة السياسية في ميليشيا «جيش الإسلام» محمد علّوش، الاتفاق ودخوله حيز التنفيذ، نفى المتحدث باسم «فيلق الرحمن» وائل علوان تواصل «الفيلق» مع أحد في خصوص ذلك «ولم نوقع أو نشارك في أي اتفاق». وبحسب مصادر مطلعة تحدثت لـ«الوطن» السبت، فإن الاتفاق لا يشمل مناطق سيطرة «النصرة» و«الفيلق» وأحدث شرخاً في صفوف الأخير بين مؤيد له ورافض. وتسيطر ميليشيا «جيش الإسلام» وحلفاء لها على مدينة دوما وحرستا شمال شرق الغوطة الشرقية وصولاً إلى قطاع الأشعري والنشابية وحوش الظواهرة وتل فرزات والشيفونية، على حين تسيطر «النصرة» و«فيلق الرحمن» على مناطق في جنوب غرب الغوطة الشرقية من بيت نايم إلى جسرين وعربين وعين ترما وزملكا.

وبعد أن تحدثت مصادر مطلعة حينها، عن أن ٨٠ بالمئة من فيلق الرحمن انحازوا للاتفاق، ذكرت مصادر مطلعة أخرى أمس بأن الفيلق كثف محادثاته مع «النصرة» لحل نفسها أو الخروج من المنطقة.

في الأثناء كشف مركز «حميميم» الروسي للمصالحة في سورية عن تفاصيل إضافية حول مفاوضات جرت بين العسكريين الروس ومسلحي المعارضة بشأن إدخال قافلة مساعدات إلى الغوطة الشرقية.

وذكر المقدم فيكتور مالاخوف، حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن هذه المفاوضات الأولى من نوعها كانت في غاية الصعوبة بسبب مخاوف «المعارضة المعتدلة»، غير أن ثقة المسلحين بالعسكريين الروس تجاوزت في نهاية المطاف هذه الخشية وتجاوبوا مع المبادرة.

وذكر مالاخوف أن الجانب الروسي عرض عدداً من الأطراف كوسيط محتمل في العملية، غير أن ممثلي «المعارضة المسلحة» رفضوا إجراء اتصالات إلا مع مركز حميميم.

وأشار إلى أن «المعارضة المسلحة» طالبت بتسليم الشاحنات المحملة بالمساعدات إليها في منطقة فاصلة دون توزيع هذه المساعدات في المكان، وقال: «تم ضمان أمن وسلامة مقاتلي المعارضة وأهاليهم المتواجدين في الغوطة الشرقية في حال التزامهم بالهدنة، وبالرغم من ذلك استغرقت المفاوضات عند تبادل الشاحنات ساعات عدة».

وأكد الضابط تسليم ٣ شاحنات تحمل على متنها ١٥ طناً من المساعدات، بما في ذلك ١٣ طناً من المواد الغذائية وطنان من الأدوية، إلى مسلحي المعارضة عند خط الفصل المتفق عليه مسبقا، ثم أعيدت هذه الشاحنات إلى الضباط الروس فور نقل المساعدات إلى قاعدة للمعارضة. ووفق مصادر أهلية تحدثت لـ«الوطن»، كذلك يسود الهدوء خلال اليوم السابع عشر للهدنة منطقة جنوب غرب البلاد التي تشمل درعا والقنيطرة والسويداء والتي جرى اتفاق روسي أميركي أردني بشأن إنشاء «منطقة تخفيف تصعيد» فيها.

وفي موسكو، قال وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو في اجتماع لهيئة رئاسة وزارة الدفاع الروسية وفق الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: إن أربع كتائب من الشرطة العسكرية شكلت في المنطقة العسكرية الجنوبية «تنفذ حالياً مهماتها في الأشرطة الآمنة من مناطق تخفيف التوتر في أراضي الجمهورية العربية السورية».

قوات روسية على أحد مداخل الغوطة الشرقية (عن إحدى المحطات الروسية)

قولاً واحداً

حل الملفات

مازن جبور

منذ بدء الأزمة في سورية وحتى هذا التاريخ، لم تستطع أطرافها من الوصول إلى حل لها، بل بقيت تدور في حلقة مفرغة، أسبابها غير مفسرة، إلا بالأمل في الحصول على مكاسب غير مغطاة سياسياً ولا عسكرياً ولا شعبياً، حيث انتقلت دوائر الأزمة من الإطار المحلي إلى الإقليمي ومن ثم الدولي، وحالياً هناك الكثير من المعطيات تؤكد العودة إلى أقلمة الحل عبر ربطه بملفين رئيسيين هما الملف الكردي والإسرائيلي.

التطورات المتسارعة المحيطة بالملف السوري، تشير إلى أن الأزمة السورية باتت موضوعة في إحدى كفتي ميزان، يقابلها في الكفة الأخرى الملفان الكردي والإسرائيلي، حيث تسعى واشنطن إلى تحقيق التوازن في الميزان، عبر مؤثرات داخلية وخارجية في كل من الملفات الثلاثة «الأزمة السورية، الكرد، أمن إسرائيل».

تمثل هدنة جنوب سورية التي جرت باتفاق أميركي روسي أردني، رغبة أميركية محضة في ضمان أمن كيان الاحتلال، وهو ما ظهر في التسريبات حول الاتفاق الذي يقضي بانسحاب القوات الإيرانية وقوات المقاومة اللبنانية الحليفة للجيش العربي السوري إلى عمق ٣٠ كم عن الجزء المحتل من الجولان العربي السوري، الأمر الذي سارعت إيران للاعتراض عليه وأبدت انزعاجها منه عبر الكثير من التصريحات ومن أعلى المستويات.

طهران وعلى وجه السرعة أرسلت مبعوثها إلى سورية، نائب وزير الخارجية حسين جابري الأنصاري، الذي نقل الامتعاض الإيراني من الاتفاق، وعلى ما يبدو جاء الرد سريعاً عبر إطلاق معركة القلمون الغربي لطرد تنظيمي جبهة النصرة وداعش الإرهابيين من هناك، فيما يمكن اعتباره تحقيقا للتوازن الإقليمي في الحل، بعد أن حصلت «إسرائيل» على طمأنة أميركية أخرى يرتبط بإنهاء ملف الأسلحة الكيميائية السورية، التي تم إتلافها بعد دخول سورية في معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية، بالإضافة إلى سعي كيان الاحتلال ومنذ اليوم الأول للأزمة إلى توظيف الميليشيات المسلحة بهدف القيام بعملية تدمير ممنهج لمنظومات الدفاع الجوي السورية.

على مستوى الملف الثاني، تبرز قضية أكراد سورية وما يحيط بها من إشكاليات أولاها الرفض السوري بشكل تام لأي شكل من أشكال إقامة كيانات دولتية على الأرض السورية، والإصرار على وحدة وسلامة واستقلال الأراضي السورية، وكذلك القلق التركي كطرف إقليمي ضالع في الأزمة السورية من وجود كيان كردي أيضاً على حدوده الجنوبية لما تمثله القضية الكردية من منبع للأزمات والصراعات الداخلية في تركيا، إلا أن واشنطن تسعى لحلحلة هذا الملف عبر إخراج السعودية وقطر خارج ملف الأزمة السورية بشكل تدريجي، وتقليل ضلوعهما في الميدان، وهو ما يظهر جلياً من تطورات غوطة دمشق الشرقية، في وقت تهرول فيه قطر لتسليم أوراق اعتمادها بالانصياع الكامل للرؤية الروسية للحل، عبر سفيرها في موسكو الذي أكد استعداد بلاده حتى لاستقبال جولات المحادثات السورية السورية، كما أن سيطرة جبهة النصرة على كامل مدينة إدلب وعدم التدخل من قبل تركيا أو «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن، رأى فيه مراقبون توجهاً أميركياً نحو تحويل إدلب إلى موصل ثانية، وبالتالي إعطاء دور كبير لتركيا في هذه المعركة مقابل غض الطرف عن الملف الكردي.

مما سبق حول ملفي «إسرائيل» والأكراد، وبالنظر إلى الواقع في الميدان السوري، الذي بات حرباً محضة على الإرهاب المتمثل دولياً بتنظيمي داعش و«النصرة» والذي يقترب من نهايته، وبالتوازي مع طمأنات واشنطن لحليفتها «إسرائيل» بالنسبة لجنوب سورية، يبقى ملف الكرد ذو البعد التركي الملف العالق الوحيد الذي ستسعى واشنطن إلى إيجاد صيغة مناسبة له، بما يؤمن توازن الملفات الثلاثة، ويؤمن إيجاد حل شامل للأزمة السورية.

بعد إدلب هدف الجولاني زعزعة اتفاق الجنوب

عبدالله علي

في ظلّ تعدّد الأجندات والمشاريع الإقليمية والدولية وتضاربها على أرض الشمال السوري، وعجز العديد من الأطراف عبر أدواتها المحلية المتمثلة بالفصائل المعتدلة عن فرض وجهة نظرها ميدانياً وسياسياً، بات بحكم الضروري إيجاد مخرج لحالة الاستعصاء هذه. وكان الحل الأمثل الذي يتناسب مع مصالح جميع الأطراف على تعددها واختلافها هو النفخ في نار الخلافات بين الفصائل وتركها تقوم بمهمة تصفية بعضها بعضاً حيث يستقرّ المشهد على صورة واضحة يمكن التعامل معها وفق ضوابط معينة، وهو ما أنجزته عملياً «جبهة النصرة» خلال الأسبوع الماضي عبر هيمنتها على أجزاء واسعة من محافظة إدلب بعد طرد «أحرار الشام» منها.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن تتزامن سيطرة «جبهة النصرة» على إدلب، مع الكشف عن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب القاضي بوقف برنامج مساعدة الفصائل المعتدلة في سورية الذي كانت تديره وكالة الاستخبارات الأميركية على مدى السنوات الأربع الماضية. فالقرار الأميركي إلى جانب أنه يعبر عن إخفاق الإستراتيجية الأميركية في سورية، وعن خيبة أمل أميركية من الفصائل المعتدلة التي عجزت عن تمهيد الأرضية المناسبة لوضع المخططات الأميركية موضع التنفيذ، فإنه يكشف أيضاً عن الازدواجية الأميركية التي سعت منذ البداية لتجنّب وضع كل بيضها في سلة المعتدلين وحرصت حرصاً واضحاً على وضع المخططات بناءً على فرضية أن المتشددين قد يظفرون بالهيمنة على الساحة السورية.

ومن هنا يمكن فهم البيان الذي أصدره المبعوث الأميركي إلى سورية مايكل راتني في آذار الماضي، والذي كان منطلقاً للعبة أميركية جديدة مفادها تسعير الخلاف بين «جبهة النصرة» و«أحرار الشام» عبر إبراز تباين الموقف الأميركي من كليهما، وهو ما ركّز عليه راتني في بيانه من خلال وصفه «جبهة النصرة» بالإرهاب على حين نعت «أحرار الشام» بأنهم «أشد المدافعين عن الثورة».

وقد جاء ذلك مع دور بريطاني مشبوه تمثل بالإيعاز إلى الجناح الأكثر اعتدالاً في «أحرار الشام» بالتنحّي جانباً وهو ما تمثل في استقالة لبيب النحاس –الذي يوصف في مجالس المعارضات السورية بأنه «عميل الاستخبارات البريطانية»– من منصبه كرئيس مكتب العلاقات الخارجية في الحركة.

ثم جاء القرار الأميركي بوقف مساعدة الفصائل المعتدلة في هذا التوقيت كي لا يدع مجالاً للشكّ بأن الإستراتيجية الأميركية إنّما تقوم على التذرّع بالتشدد والمتشددين أكثر مما كانت تقوم على دعم الاعتدال والمعتدلين.

ورغم أن «جبهة النصرة» سارعت إلى اقتناص الفرصة وحسمت صراعها مع «أحرار الشام» لمصلحتها وفرضت هيمنتها على «إمارة إدلب» التي داعبت مخيلة قائدها أبي محمد الجولاني، غير أن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن «جبهة النصرة» ليست واعيةً لما يرسم لها في دوائر الاستخبارات الإقليمية والدولية، لكن الأمر هو أن «النصرة» ليس أمامها أي خيار آخر سوى السير في مسار المخطط المرسوم لها مع محاولة عرقلته أو مواجهته من الداخل على أمل إحراز بعض المكاسب أو تغيير وجهته لمصلحتها.

ويسود اعتقاد في أوساط «جبهة النصرة» أنه لم يكن بالإمكان أفضل مما كان، ويبررون انقضاض «النصرة» على «أحرار الشام» والسيطرة على مدينة إدلب ومعابرها الحدودية ذات الأهمية الإستراتيجية، بأنه أمر لا مفر منه ويقولون: إن «إمكانية أن يكون مصير إدلب نفسه مصير الموصل كانت قائمة لكن الاختلاف هو مَنْ الطرف الذي سيفعل ذلك»، في محاولة منهم للتخفيف من حدة الانتقادات التي وجهت إلى قيادة «النصرة» بأنها غامرت بمصير المحافظة.

لكن التطورات السابقة لم تخل من فوائد ومكاسب بالنسبة إلى «النصرة» لأن السيطرة على إدلب سحبت من يد «المعارضات السورية» أي ورقة يمكن أن تفاوض عليها في أستانا أو جنيف، ومن ثم تحولت هذه المعارضات إلى مجرد ديكور لا أكثر مقابل أن «جبهة النصرة» فرضت نفسها رقماً صعباً لا يمكن تجاوزه، حسب ما قال لـ«الوطن» مصدر إعلامي مقرب من «جبهة النصرة». ويضيف المصدر «قالت جبهة النصرة سابقاً إنها ستعمل على إفشال مؤتمر أستانا وها هي قد أفشلته»، متسائلاً بسخرية «على ماذا سيتفاوضون بعد إدلب؟»، وهزّ رأسه بالرفض عند سؤاله عن احتمال أن تؤدي هذه التطورات إلى تسريع التدخل التركي.

وكانت «الوطن» قد انفردت في تقرير منشور بتاريخ ١٤ شباط الماضي بالكشف عن تفاصيل الخطة التي وضعتها «جبهة النصرة» لمواجهة مسار أستانا وتبعاته، وجاء في التقرير: «تتضمن خطة الهيمنة على إدلب وريف حماة عدة خطوات أهمها تكوين «نواة دولة أو إمارة» تسحب البساط من تحت أقدام جميع الهيئات السياسية الممثلة للمعارضات السورية، ولاسيما الحكومة المؤقتة والائتلاف ووفود التفاوض التي ستجد نفسها لا تملك أي تمثيل أو تأثير إلا في مناطق سيطرة «درع الفرات».

وفي حين يعتقد البعض أن «جبهة النصرة» وقعت في الفخ المنصوب لها عبر حشر نفسها في مسار المخطط الاستخباري ضدها، فإن الواقع بمعطياته ومعلوماته يرجح أن الأمر أقرب ما يكون إلى سباق بين «جبهة النصرة» وبين مختلف الأطراف الإقليمية والدولية عبر الركض في مسار يفضي إلى مكان واحد هو حافة الهاوية، لكن كل طرف يظن أنه سيرمي خصمه إلى الهاوية في لحظة النهاية وينجو بنفسه.

ورغم أن قيادة «جبهة النصرة» تقرّ بخطورة وضعها وأن السيطرة على إدلب «مغامرة» في جانب من جوانبها، لكنها إضافة إلى اعتقادها بأنها «مغامرة ضرورية» فإنّها تراهن على الخطط التي وضعتها من أجل منع سيناريو الموصل في إدلب معتقدة أن خططها تتلافى الأخطاء التي وقع فيها تنظيم «داعش».

وتتألف خطة «النصرة» من عدة بنود أهمها: تكريس السيطرة على إدلب والعمل بشكل حثيث على تشكيل إدارة مدنية (لتمويه إمارتها الإسلامية) واستبعاد «العسكريين» من استلام أي منصب يتعلق بالمواطنين وخدماتهم أو بالعلاقة مع المنظمات والجهات الإقليمية والدولية. وتتوخّى النصرة من وراء ذلك سحب الذرائع التي يمكن أن تتذرع بها أي جهة لاستهداف المؤسسات والمعامل والدوائر العامة. لكنّ «النصرة» إذ تجعل من إدلب عاصمةً لها تدرك أنه من الضروري إبعاد أي خطر عن هذه العاصمة، وهذا يتطلب منها نقل ثقل العمليات العسكرية إلى مناطق بعيدة عنها وذلك تطبيقاً لإستراتيجية اتبعها تنظيم «داعش» تقضي «بإشعال الأطراف لحماية القلب».

لذلك بناء على ما سبق وعلى بعض المعطيات التي حصلت عليها «الوطن» من مصادر مطلعة على كواليس «جبهة النصرة»، فمن المتوقّع أن تقوم الأخيرة بتكثيف عملياتها الأمنية في بعض المناطق التي تعتبر آمنة ولاسيما في الساحل السوري، وقد تحدثت بعض المصادر عن عمليات أمنية نوعية ستطال أهدافاً كبيرة في مدن الساحل بحسب الخطط الموضوعة. وتهدف «النصرة» من وراء ذلك إلى شد عصب حاضنتها الشعبية عبر اللعب على الوتر الطائفي، وكذلك التغطية على أمرين: الأول هزيمتها في جرود عرسال، والثاني الشرخ الذي أحدثته معاركها ضد «أحرار الشام» وما رافقه من تشويه صورتها، لكن الأهم هو سعيها إلى إشغال الجيش وأجهزة الأمن السورية بأمن المواطنين بدلاً من التوجه لتحرير المناطق التي تسيطر عليها.

غير أن أهم بنود الخطة التي وضعتها «النصرة» هو العمل على صرف الأنظار عن محافظة إدلب ومحاولة توجيهها نحو مدن أخرى ستعمل «النصرة» على تصعيد الوضع الميداني فيها، وأبرز هذه المدن هي درعا باعتبارها بيضة القبان في الجنوب السوري وأيّ تطورات فيها ستنعكس سلباً على اتفاق تخفيف التصعيد الذي وقعته كل من روسيا والولايات المتحدة قبل أسابيع. ولا يخفى أن موقف «جبهة النصرة» من هذا الاتفاق هو موقفها السابق نفسه من مسار أستانا ولن تدخر جهداً في محاولة إفشاله.

وقد استبقت «جبهة النصرة» هذه التطورات وخاصة بعد تعثر عملياتها العسكرية في حي المنشية، وقامت بإرسال قائد جديد لجماعتها في درعا هو أبو جابر الشامي (الإدلبي) بصحبة العشرات من الكوادر والشرعيين الذين تغلب عليهم الجنسية الأردنية ومعهم مبالغ مالية طائلة تقدر بمئات آلاف الدولارات، على أن تكون مهمة الشامي وكوادره إعادة هيكلة «جبهة النصرة» في الجنوب تنظيمياً وشرعياً وعسكرياً والعمل على استقطاب مجموعات مسلحة إلى صفوفها، والسعي قدر الإمكان لتكوين شعبية مقبولة بين العشائر في المنطقة عبر استخدام المال والنفوذ.

وقد أعلن أبو جابر الشامي فور وصوله إلى درعا عن البدء بتشكيل ما سمي «قوات النخبة» في الجنوب لـ«استرجاع أمجاد حوران». كما نُقل عن الشامي قوله إن «الهيئة» تنوي إقامة معسكرات تدريب للشباب لتخريجهم كانغماسيين ومقاتلين ضد قوات النظام.

ولم تتضح حتى الآن نتائج الجهود التي يقودها الشامي من أجل تقوية «جبهة النصرة» في الجنوب السوري بعد أشهر من خمول دورها هناك إثر مغادرة كبار قادتها المحافظة متجهين في رحلة معاكسة إلى إدلب من بينهم أبو ماريا القحطاني وأبو جليبيب الأردني وسامي العريدي ونحو ٢٠٠ عنصر. لكن مما لا شك فيه أن هذا التوجه لقيادة «النصرة» نحو محافظة درعا يؤكد عزمها على تقوية دورها هناك وهو ما سيتناقض بجميع الأحوال مع اتفاق تخفيف التصعيد، كما ستحاول قيادة «النصرة» استغلال وقف إطلاق النار للحصول على مبايعة الفصائل الرافضة للاتفاق ولكنها لا تجرؤ على معارضته وحدها، وذلك من أجل زيادة عديدها من المقاتلين تمهيداً للقيام بعمليات عسكرية تهدف إلى قلب المعادلة الميدانية في الجنوب كما فعلت في الشمال. وقد يكون هدف «جبهة النصرة» من التصعيد المحتمل في الجنوب هو مجرد صرف الأنظار مؤقتاً عن إدلب وإلهاء الأطراف الإقليمية والدولية بالشأن الحوراني البالغ الحساسية، كما قد يكون من بين أهدافها غير المعلنة هو إيجاد موطئ قدم لها في الجنوب في حال تعقدت أوضاعها في الشمال وعجزت عن مواجهة العاصفة المتعددة الجنسيات التي يمكن أن تضربها في وقت تكون بذلك قد أمنت معقلاً جديداً يلوذ به قادتها بعد هروبهم من إدلب.

بعض إرهابيي جبهة «النصرة» في ريف إدلب الشمالي (عن الإنترنت)